مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، العدد ١٩، ذو الحجة، ١٤٤٥هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, No. 19; july, 2024
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

التكلّس المعجميّ من منظور تحويليّ

Frozen Expressions: A Transformational Perspective

عبد العزيز بن محمد المسعودي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation:

المسعودي، عبدالعزيز. (2024). التكلّس المعجمي من منظور تحويلي. *مجلة اللسانيات العربية*، *19*، 12-37.

استقبِل في: 15-03-1445/ **رُوجع في:** 18-10-1445/ **قُبل في** 08-11-1445/ **نُشر في:** 25-12-1445

Received on: 2023-09-30 / **Revised on:** 2024-04-27 / **Accepted on:** 2024-05-16 / **Published on:** 2024-07-01.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بظاهرة التكلس المعجميّ والبحث في أسبابها اللغوية والثقافيّة، مع تقديم أبرز أصناف العبارات المتكلّسة في اللغة العربية والوقوف على خصائصها الشكليّة والدلاليّة التي تُميّزها من العبارات الحرّة، ومن المركبات الصرفية بآليّتي النحت والمزج.

وقد اقتصر الباحث في حصر خصائص التكلّس المعجميّ على منهج اللسانيّين التحويليّين متمثلا في إجراء اختبارات لسانيّة متنوّعة مثل الاستبدال والتحويل والإضمار والتقديم والتأخير والحذف والتوسعة؛ وقد توصّلت الورقة بفضل هذه الطرائق الاختباريّة إلى رصد أبرز القيود المسلّطة على التراكيب المتكلّسة شكلا ودلالة، وهي آليّات اختباريّة تميّزها من التراكيب الحرّة.

وقد أفضى البحث في خاتمته إلى إثارة قضايا لغويّة دلاليّة وتصنيفيّة جديرة بمواصلة البحث.

الكلمات المفتاحية: العبارات المتكلّسة - المزج - النحت - العبارات الاصطلاحيّة - المتلازمات اللفظيّة.

Abstract

The aim of the present paper is to define frozen expressions as a linguistic phenomenon, to propose a typology and expose the most salient characteristics of such frozen expressions.

The investigation starts with a preliminary definition of frozen expressions, before focusing on some of the linguistic and cultural causes behind this phenomenon. Then, a plethora of examples is presented to display formal and semantic characteristics that differentiate idiomaticity from blending, compounding and free composition.

Linguistic tests such as commutation, transformation, pronominalization, deletion, foregrounding, backgrounding, and expansion are applied. By means of these empirical methods, the main formal and semantic characteristics of fixed expressions in Arabic are set. To conclude, and for further investigation, several semantic and typological issues related to frozen expressions are pointed out.

Keywords: Frozen expressions - Idiomaticity - Blending - Compounding- Collocation.

©2024 حقوق النشر والملكية الفكرية محفوظة لمجلة اللسانيات العربية وللمؤلفين بموجب ترخيص:
Creative Commons Attribution 4.0 International License.

1. المقدمة

التكلُّس المعجميّ مبحث لغويّ ما انفكّ يثير فضول اللسانيّين منذ ثمانينيّات القرن العشرين؛ إذ عُقدت له ندوات علميّة دوليّة، وأُنجِزت فيه دراسات نظريّة وأبحاث تطبيقيّة قاربت الموضوع بمنهج اختباريّ موجّه بالمدوّنات corpus-oriented، ورغم هذا الزخم العلميّ الواضح، اعترف العديد من الباحثين بصعوبة وضع تعريف دقيق لظاهرة التكلّس بحكم تشعّبها وصعوبة محاصرة خصائصها الشكليّة والدلاليّة.

وفي غياب التعريف الدقيق، نشير بدءا إلى أنّ التكلّس مصدر من مصادر نموّ الرصيد اللغويّ، لكنّ آلياته تختلف عن آليات التوليد المعجميّ المعروفة، مثل الاشتقاق والنحت والإلصاق، ومن وجوه هذا الاختلاف نذكر ما يلي:

- الاشتقاق والنحت والإلصاق آليّات لتوليد كلمات مفردة، والتكلّس مصدر لإحداث مركّبات جاهزة تضطلع في صلب الخطاب بدور الوحدات المعجميّة وبوظائف دلاليّة وتداوليّة نوضّحها لاحقا.
- آليّة الاشتقاق مسيّرة بقواعد لغويّة قياسيّة مطّردة تنتمي إلى نظام لسان معيّن، أمّا التكلّس فلا يتمّ طبقا لقواعد تركيبيّة مطّردة؛ لأنّ مجال تكوين المركبات المتكلّسة هو الاستعمال العرفيّ للكلام.

الملفوظ المتكلّس، إذن، سلسلة من الكلمات تدور على الألسنة، وتتردّد في الاستعمال على نسق واحد مقيّد بسياق لغويّ ومقاميّ مخصوص؛ فتُحفظ تلك العبارات عن ظهر قلب كما تحفظ سائر مفردات اللغة، ولا يحتاج المتكلّم إلى الاجتهاد في توليف عناصرها كلّ مرّة مثلما يفعل مع المركبات الحرّة.

ومن أبرز خصائص عمليّة التركيب الحرّ أنّ المتكلّم ينتج مركّبات لم يسمعها من قبل، وذلك بتطبيق قواعد النحو القياسيّة، لكنّه لا يستطيع فعل ذلك مع المركّبات المتكلّسة؛ لأنّ التكلس المعجميّ لا يخضع لقواعد مسبقة، ولا يوكل أمرُه إلى إرادة المتكلّم، وإنّما هو اصطلاح بين أفراد الجماعة اللغويّة.

وإذا بحثنا في نشأة تلك العبارات وجدنا المصدر الأول لبعضها يعود إلى أديب كبير، أو خطيب مفوّه، أو ربّما متكلّم عاديّ مجهول الهويّة. وهذا شأن العبارات الاصطلاحية والأمثال، تحفظ كما سمعت أوّل مرّة، وتدور على الألسن فتصبح جزءا لا يتجزّأ من الرصيد اللغوي، مثل عبارة "بالرفاء والبنين" التي تُستعمل في تهاني الزواج على نحوٍ لا يقبل التغيير، فلا نقول بالوئام، أو مع الرفاء، أو ما شابه ذلك.

ورغم صعوبات التعريف التي أشار إليها بعض الدارسين، فإنّنا نعرّف التكلّس المعجميّ بكونه مصدرا مهمّا من مصادر التوليد المعجميّ غير القياسيّة، ومسارا لغويّا تطوّريا ناتجا عن تكرار في الاستعمال، تتحوّل بموجبه سلسلة متعاقبة من المفردات إلى تجمّع متلازم العناصر، فإذا تصرّفنا فيها بالزيادة أو الاختصار أو التحوير تقديما وتأخيرا وتحويلا، اختلّت بنيتها وفسُد معناها العرفيّ الإجماليّ.

غير أنّ هذا التعريف، مهما أحاط بظاهرة التكلس، فهو لا يُغني عن تقديمها باستعراض أهمّ خصائصها والكشف عن الحقل المفهوميّ الذي تنتمي إليه؛ لذلك سيصف هذا المقال العلاقات الدلاليّة التي تنتظم عناصر المركبات الجاهزة (العنصر2)، و أهمّ الأسباب المُؤدّية إلى وجود الظاهرة في مجملها (العنصر3)، وسيميّز بين آليات التكوين الصرفيّ والنحويّ، وهي النحت والمزج والتركيب الحرّ، ويبيّن منزلة التكلس المعجميّ منها جميعا (العنصر 4)، ويعرض أهمّ الأشكال التركيبيّة النمطيّة وبعض الأشكال التركيبيّة الشاذّة مع دعمها جميعا بالأمثلة (العنصر 5)، ويلي كلّ ذلك كشف للخصائص اللغويّة المميّزة

للتكلّس، وهي قيود تركيبية (5-1) وتوزيعيّة (5-2) وتحويليّة (5-3). وينتهي البحث بعرض الخصائص الشكليّة المميّزة للأمثال (5-4)، باعتبارها - عند جلّ الدارسين - ضربا من المتواليات المتكلّسة، بل مثالا للتكلّس التامّ.

2. المتواليات المتكلّسة: المصطلح والعلاقات الدلاليّة

يستعمل الدارسون مصطلحات تقريبيّة للتعبير عن مفهوم التكلّس المعجميّ مثل: عبارة جاهزة، وتعبير سياقيّ، ومتلازمة لفظية، وتعبير اصطلاحيّ أو تعبير خاصّ، وكلمة مركّبة أو وحدة معجميّة مركّبة، ووحدة معجمية متشعّبة، إلخ. وعيب مثل هذه المصطلحات، كما لاحظ صالح الماجري (Mejri, 1997, 7)، أنّها لا تشمل كل الملفوظات المتكلّسة؛ لأنّ كل مصطلح منها يحيل على وجه واحد من وجوه الظاهرة، أو على صنف محدّد ينتمي إليه؛ لذلك يكون المصطلح الجامع للمفاهيم السابقة، المعبّر عن كلّ أنواع تجمّعاتها المعجميّة هو المتواليات المتكلّسة، بما أنّ المقصود هو كلُّ ما اقتُطِع من السلسلة الكلامية دون تقيّد بمواصفات كمّية أو انتماءات مقوليّة محدّدة، فكلُّ ما استُعمِل من سلاسل الكلام بمثابة الوحدة المعجميّة التي تحيل على مفهوم معجميّ أو وَحدة دلاليّة أو مصطلحيّة هو من المتواليات المتكلسة.

والمتواليات المتكلسة أنواع من حيث مضمونها الدلاليّ، أبرزها:

- نوع ذو دلالة حرفيّة تأليفيّة نحصل عليه بتجميع معاني مكوّناته، وأبرز صنف يمثّله هو المتلازمات اللفظيّةcollocation، وهي كلمات تتصاحب ويكثر تواردها في الاستعمال، مثل: حبّا جمّا، وأمطار غزيرة، وقام بجولة؛ ومنها أيضا وحدات معجميّة مركّبة شفافة، مثل: بائع متجوّل، أي بائع يروّج بضاعته متنقّلا، غير مستقرّ في مكان عرض ثابت.
- نوع تمثّله العبارات الاصطلاحيّة أو ما يسمّى أيضا العبارات الخاصّة idioms، وهي متواليات ذات دلالة إجماليّة غير تأليفيّة، أي مستقلّة كلّيّا أو جزئيّا عن معاني مكوّناتها، ومثالها عبارة: **ضَرَب به عرض الحائط**، بمعنى أهمله ولم يكترث به.

وتجدر الإشارة إلى ضبابيّة الحدود بين التأليفيّة واللاتأليفيّة، بحكم وجود أصناف وسطى تتفاوت فيها درجة إسهام المعنى الحرفيّ للمفردات في تكوين المعنى الإجمالي للعبارات، أي إنّ المدلول الاصطلاحيّ يمكن قراءته انطلاقا من المعنى الحرفيّ الذي يكون واضحا بدرجات متفاوتة ضمن المعنى التأليفيّ، فالمقصود بعبارة **مات حتف أنفه**، مثلا، هو مات في فراشه، ومعناها الحرفيّ حسب القدامى أنّ روحه تخرج من أنفه بتتابع نفَسه؛ لأنّ الميت على فراشه من غير قتل يتنفّس حتى ينقضيَ نفَسُه (السيوطي، ت.911هـ، ط 1987، 302/1)، وهكذا يمكن تعليل المعنى الاصطلاحي بإرجاعه إلى أصوله في المعنى الحرفي.

وقد يكون المعنى الإجمالي ذا صلة بعيدة بالمعنى الحرفي، لاسيما في العبارات المُعَتَّمَة كلّيا بحكم تضمّنها صورا مجازيّة أو وحدات معجميّة مهجورة، أو تعرّضها لتحويرات عديدة ناتجة عن عوامل التطوّر، أو اجتماع كلّ هذه الأسباب أو البعض منها. ومن المهجورات نذكر قولهم: بأسره وبرمّته وبحذافيره، وهي عبارات مترادفة لكنّ الباحث في حوافزها الدلاليّة يجد أنّ **الأسر** هو الخلق و**الرّمّة** هي قطعة الحبل البالي، و**الحذافير** أو الحذافر هي أعالي الشيء (ابن منظور، ت. 711هـ، ط2، 1999).

- النوع الثالث تمثّله العبارات المثَليّة، وهي أقوال وجيزة مأثورة تعبّر عن حقائق عامّة، تُلخّص حكمة الشعوب وتختزل تجاربها، وتكون ثابتة اللفظ، تُحفظ كما سُمعت أوّل مرة، فلا تُغيَّر ولو خالفت العرف اللغويّ، كقولهم: أجناؤها أبناؤها، والأصل في جمع جان هو جناة، (السيوطي، ط 1987،302/1). وهذه الخاصّية اللفظيّة جعلت بعض اللسانيّين يعتبرون الأمثال أفضل أصناف العبارات المجسّمة للتكلس التامّ.

والمتواليات المتكلسة شأنها شأن سائر العناصر المعجميّة تقبل الانتظام في علاقات دلاليّة وحقول معجميّة؛ فيقوم بعضها على استعارات متجسّدة embodied (Maalej, 2011) ذات صلة بأعضاء مختلفة من الجسد، مثل: وجه البيت، وعين الإبرة، ورأس السنة، ويد الدّهر، وظهر السفينة، وصدر المجلس، وعنق الزجاجة، وكبد السماء، ولعاب الشمس، ومثل قولهم: شمخ بأنفه، وغضّ طرفه، وعلى قدم وساق...

وقد جاء من العبارات المثَليّة كثير على قالب صرفي تركيبيّ معيّن مثل: "أفعلُ من"، فقالوا: أجبن من نعامة، وأوفى من كلب، وأبصر من عقاب، وأظلم من أفعى، وقد ألّف بعض القدامى في هذا الصنف من العبارات كتبا بعنوان "أفعل من كذا" منهم أبو علي القالي (ت.356هـ، ط1، 2000). وبعض العبارات تشترك في نوع خاصّ من الأسماء، ينتمي إلى حقل الحيوان، مثل: دموع التماسيح، وأجسام البغال، وعقول العصافير، ونجدهم إذا وصفوا قالوا: فلان كالحمَل الوديع، أو هو أحقد من جمل. وقد تنتمي بعض العبارات إلى حقل القرابة، فتتصدّرها أسماء مثل: أب وأمّ وبنت وأخ، ومنها: أبو عذرتها، وأخو الجهالة، وأمّ الرأس، وبنت طبق. وقد أفرد السيوطي لهذه الأسماء فصلا خاصا في كتاب المزهر في علوم اللغة (ط 1987، 506/1).

وتَنتظِمُ المتواليات المتكلّسةَ علاقاتٌ دلاليّة مثل علاقة الترادف في: شدّ أزره وأخذ بيده، وبنات نعش الكبرى والدبّ الأكبر، وبنات نعش الصغرى والدبّ الأصغر، أو علاقة التضادّ في قولهم: شدّ الرحال وحطّ الرّحال، وضِيق الصدر ورحابة الصدر، وقصير الباع وطويل الباع، إلخ.

ويَتبيّن لنا من كلّ ما تقدّم أنّ المتواليات المتكلّسة تقبل التصنيف في جداول تركيبيّة وفي حقول معجميّة، ويقبل الكثير منها الانتظام في علاقات دلاليّة مثل الوظائف المعجمية عند إيغور ملتشوك (المجدوب، 2015)؛ لأنّها جزء لا يتجزّأ من الرصيد المعجمي الذي تحكمه جملة من المبادئ العامّة.

3. أسباب التكلّس

لظاهرة التكلس المعجميّ أسباب متنوّعة يمكن أن نُجملها في نوعين كبيرين من الأسباب، أوّلهما لغويّ وثانيهما ثقافيّ.

1.3. الأسباب اللغويّة

تتلخّص أبرز أسباب التكلّس في القيود اللغويّة التي تُفرض على لسان معيّن عندما يواجه المتكلم وضعيّات خاصّة تضطرّه إلى استعمال متواليات قد استعملها غيره من قبله (Mejri, 1997,57)، ولا يعني هذا أنّ الكلام بالضرورة عمليّة روتينيّة تُفضي إلى تداول العبارات إلى حدّ الابتذال، وإنّما يمكن القول إنّ الألسنة البشريّة عامّة يتجاذبها قطبان: قطب الإبداعيّة والابتكار (Mejri, idem) ، وقطب النظاميّة والاستقرار؛ فالإبداعيّة موكولة إلى كفاءة المتكلّم وما توفّره اللغة من اختيارات، أمّا الاستقرار فنابع من نظاميّة اللغة وما يتطلّبه استعمالها من قواعد نحويّة ومعجميّة قد تجبر المتكلّمين على إنتاج سلاسل من المفردات متطابقة كلّيّا أو جزئيّا.

والمتأمّل في سلاسل الملفوظات المتكرّرة في الاستعمال يجدها غالبا مرتبطة بالمؤسّسات الاجتماعيّة التي تُنتج مصطلحات وقوالب لغويّة خاصّة تزخر بها الوثائق والمراسلات الإداريّة مثل: يشرّفني أن، ولكم سديد النظر، شهادة مطابقة للأصل. ولعلّ الخطاب الإعلاميّ يبدو الأكثر إنتاجا للمتواليات المتكلسة سواء في النشرات الإخباريّة أو في الصفحات الدعائيّة والحملات الانتخابيّة، حيث تكثر العبارات الاصطلاحية والمتلازمات اللفظيّة من نوع: "تداعيات الأزمة تلقي بظلالها، واستلام المهام، والجلوس إلى مائدة المفاوضات، والتصعيد الخطير، وتدهور الوضع الأمني، وتطابق وجهات النظر"، وغيرها من العبارات المتداولة في لغة الإعلام.

ومن ضمن الأسباب اللغويّة ذات الصلة الوثيقة بوظيفة المعجم في تسمية الأشياء، نذكر حاجة اللغات الطبيعيّة واللغات الخاصّة إلى وضع العبارات والمصطلحات الدقيقة المعبّرة بوضوح وشفافيّة عن المسمّيات المتشعّبة من محدثات تقنيّة ومفاهيم علميّة في مختلف التخصّصات. هذه الحاجة إلى التعبير عن المفاهيم الدقيقة تتطلّب - في حدّها الأدنى- اللجوء إلى مركّبات ثنائيّة أو متشعبة؛ لأنّ المصطلح المتكوّن من مفردة واحدة قد يصبح بحكم التطوّر قاصرا عن حمل المفهوم الدقيق، مثلا، قد كان مصطلح الهاتف طيلة عقود كافيا للإحالة على وسيلة الاتصال المعروفة، لكنّه مع التقدّم التقنيّ، وما ترتّب عليه من تنوّع في المنتجات، أصبح الهاتف اسما عامّا يحتاج تخصيصا وتمييزا بين الهاتف القارّ أو الثابت والهاتف الجوّال أو النقّال أو المحمول أو الذكيّ أو الخلويّ، بل إنّ المُركّبات الثنائيّة قد لا تكفي للإحاطة بخصائص المسمّى؛ فيتشعّب التركيب حتى يواكب تشعّب المفهوم. فإذا أخذنا مصطلح "شهادة الكفاءة" ألفيناه اسما عامّا يشمل طائفة من الشهادات، مثل شهادة الكفاءة في البحث، وشهادة الكفاءة المهنيّة، ومصطلح شهادة الكفاءة المهنيّة قد يحتاج بدوره تخصيصَ مجال المهنة، مثل التعليم، ثمّ تخصيصَ مجال التعليم فنقول مثلا: شهادة الكفاءة المهنية للتعليم الثانوي، وهكذا كلّما تعدّدت نقاط الاشتراك بين المفاهيم أو المسمّيات دعت الحاجة إلى زيادة في التخصيص والتمييز تفاديا للاشتراك، وكلّما زادت المخصّصات تعاقبت المفردات وصارت المتواليات المصطلحيّة أطول.

ولا تكمن أسباب التكلّس في خصائص النظام اللغويّ، أو في تشعّب المفاهيم والأشياء فحسب، وإنّما تكمن أيضا في المتكلّم باعتباره المصدر الخفيّ المُنشئ للمتواليات المتكلسة تحقيقا لوظائف تعبيريّة مختلفة، منها سعيُه إلى توضيح أقسام الخطاب، وتحقيق انسجامه واتّساقه باستعمال روابط لفظية، قد تكون في شكل قوالب غير مسترسلة مثل: من ناحية [...] ومن ناحية أخرى، من جهة [...] ومن جهة أخرى، إمّا كذا وإمّا كذا، إلخ.

ومن الوظائف التعبيريّة ما يتجلّى في شحن المتكلّم خطابَه بِطاقةٍ تعبيريّة يستمدّها من العبارات الاصطلاحيّة بعد أن تضيق عنه المفردات العاديّة؛ لأنّ زيادة اللفظ غالبا ما تترتّب عليها زيادة في المضمون، وقوّة في المعنى، وثراء في الصورة؛ فيصبح التعبير الاصطلاحيّ الشائع معيار بلاغة وفصاحة، وأداة تأثير وإقناع؛ لأنّ الناس " لا يجتمعون على ناقص أو مقصّر في الجودة"، على حدّ تعبير السيوطي (السيوطي، ط1987، 486/1). فالعبارات الاصطلاحية والعبارات المثَليّة هي خلاصة حكمة الشعوب وعصارة ما جادت به قرائحها من حيث "إيجاز اللفظ وإصابة المعنى" (السيوطي، نفسه). والفرق بين الألفاظ المفردة والعبارات الحرّة، من ناحية، والعبارات الاصطلاحية، من ناحية ثانية، واضح في اختلاف الشحنة التعبيريّة، وهو ما نلاحظه بمقارنة أزواج من العبارات مثل: اضمحلّ وذهب أدراج الرياح، وخائبًا وصفرَ اليدين، ومناقدة ويدا بيد.

ويَبرُز بحث المتكلم عن الطاقة التأثيريّة في سياقات ومقامات مخصوصة، منها مقام الموت وما يقتضيه من حاجة إلى التعبير عن هول التجربة بعبارات متنوّعة، مترادفة، تعكس مواقف الإنسان وعقائده: فعوضا عن مات يُقال: توفّاه الله، وانتقل

إلى جوار ربّه، وانتقل إلى رحمة ربّه، أو يقال: أسلم الرّوح، ولفَظ أنفاسه الأخيرة، أو مات حتف أنفه، أي مات مِيتة طبيعيّة، ولقي مصرعه أي قُتل، وسقط في ساحة المعركة أي مات شهيدا. وفي اللغات الأجنبية واللهجات العربية عبارات مماثلة من قبيل to kick the bucket في الإنجليزية و casser sa pipe في الفرنسية، و "عَلَّق الصبّاط " في اللهجة التونسية أي "علّق حذاءه" كناية عن الموت، إلخ. وعلى العموم فإنّ في نماذج العبارات السابقة مؤشرات واضحة على ثراء الدلالة، ودقة المفاهيم، وتنوّع الصور بما تحمله من كثافة تعبيريّة، وبصمات ثقافيّة تميّز لسانا من لسان، ومستوى لغويّا من مستوى آخر.

2.3. الأسباب الثقافية للظاهرة

للتكلس أسباب ثقافيّة خارجة عن نظام اللسان، متجاوزة للسُّنَن اللغويّة، مرتبطة بأحداث عاشتها الشعوب فأثّرت في علاقاتها البينيّة، وحوّلت مجرى التاريخ العامّ للأمم. ويظهر هذا البعد التاريخي الثقافي مثلا في عبارة: "أحرق مراكبه" التي تستدعي إلى الذهن خطبة طارق بن زياد الشهيرة، وما تناقلته الروايات عن خطته العسكرية الفذّة، لمّا قرّر فتح الأندلس وعبور المضيق الذي صار يحمل اسمه إلى يوم الناس هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ حرْق المراكب من الخطط العسكريّة المعتمدة في العالم القديم عند غزو أراضي العدو، فقبْلَ طارق بن زياد أحرق أغاتوكل دي سيركوز Agathocles de Syracuse مراكبه عند الوصول إلى سواحل شمال إفريقيا في القرن الرابع قبل ميلاد المسيح، لذلك نجد للعبارة مقابِلات في ألسنة أخرى منها عبارة brûler ses vaisseaux في الفرنسيّة، وقد تطورت دلالة العبارة لتفيد المجازفة باتخاذ قرار لا رجعة فيه (Marchais-Roubelat, 2010) كما تختزل عبارات كثيرة أحداثا فارقة نستحضر منها: حصان طروادة، وقميص عثمان، وشعرة معاوية، وسيف ديموكليس، وغيرها كثير ممّا أصبح جزءا من رصيد المعجم اللغوي العامّ الذي يعكس بوضوح صدى التاريخ الخاصّ ببعض الشعوب، الذي يتحوّل أحيانا جزءا من التراث الإنساني المشترك.

ولئن كانت هذه العبارات المتضمّنة لأعلام الأناسي والبلدان محمّلة بأصداء التاريخ القديم، فإنّ صنفا آخر من العبارات يبدو لنا في ظاهره عاديّا ، لكنّه في حقيقة أمره محمّل بموروث ثقافي خاص بشعب من الشعوب، أو إنساني عامّ مثل عبارة: **عقد صفقة** أو **أبرم صفقة**، ويبدو أنّ هذين البديلين التعبيريّين متأتّيان من عادة قديمة كانت تتمثّل في صفق اليد بين البائع والشاري علامة على إنفاذ البيع، ومدلول الصفقة باليد عند بعض الشعوب القديمة يُكافِئ مدلول الفعل اللغويّ **اشتريت** أو **بعت**، بل هو بمثابة التوقيع على العقود المكتوبة في معاملات الشعوب الحديثة، ورغم تغيّر الأعراف واختفاء الصفقة باليد ظلّت العبارة مستعملة، لكنّها ظلّت محمّلة بموروث ثقافيّ قديم كشف عنه البحث، أمّا إذا تعذّر الكشف عن مثل هذه الحقائق التاريخيّة، وغابت الحوافز الأصليّة للمواضعة، فإنّ اللغويّين يصنّفون تلك المتواليات في خانة العبارات المُعَتَّمة.

ومن أسباب رواج العبارات الاصطلاحيّة والأقوال المأثورة ما يعود إلى مكانة بعض الشخصيّات التي تلفّظت بها أوّل مرّة، فعلى سبيل المثال: تُنسب إلى النبيّ محمد، صلّى الله عليه وسلّم، أقوال كثيرة مازالت متداولة إلى يوم الناس هذا، منها: إنّ من البيان لسحرا، وحدّث ولا حرج، والحرب سجال، وكأسنان المشط. ومن مأثور القول نذكر عبارة: "لكل مقام مقال" التي نجدها في بيت شعري لجميل بثينة، ونجدها شعارا عند الجاحظ يلخّص مذهبه البلاغيّ، ومنه أيضا عبارة "يخبط خبط عشواء" في قصيدة لزهير بن أبي سلمى، وعبارة: "وهل يخفى القمر" في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة.

تبدو أسباب التكلس، من خلال هذا العرض، متنوّعة نابعة من حاجات المتكلم التعبيريّة، ومن قيود النظام اللغويّ التي تتفاعل مع مقتضيات المقام؛ فتُنتج مع تكرار الاستعمال سلاسل من المفردات المتصاحبة ذات المدلولات الإجماليّة، وتصبح تلك العبارات، بعد ثبوتها واستقرارها، جزءا من الرصيد المعجميّ، بل تصبح سمة من السمات الثقافية المميّزة للألسنة. وهكذا تبدو المتواليات المتكلسة حصيلة سيرورة متشعّبة يتضافر فيها الواقع الاجتماعي والثقافي واللغويّ بمستوياته اللفظية والدلالية والتداوليّة.

4.التكلّس ومسترسل التركيب المعجميّ

المقصود بالتركيب التعليق الإعرابي بين كلمتين أو أكثر، وهو عند النحاة نوعان: تركيب إسناد وتركيب إفراد. الأول: "تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة" (ابن يعيش ت. 643 ه، ط. د. ت. 20/1). وبذلك يكون شرط الإسناد انعقاد نواته، وتمام فائدته، بخلاف تركيب الإفراد الذي يشغل موضعا في الجملة، ولا يفيد حتّى نخبر عنه بكلمة أخرى، نحو معدي كرب مقبل وحضرموت طيّبة (نفسه).

ويكون تركيب الإفراد حصيلة مزج كلمتين، أو ضمّ اسم إلى آخر بجعلهما بمنزلة اسم واحد (سيبويه، ت.175ه، ط. د.ت.297/3؛ الأستراباذي، ت.684ه، ط 1996، 135/3)، أو هو تركيب كلمتين وجعلهما بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين (ابن يعيش،20/1). وقد مثّل النحاة لهذه الظاهرة بالأعلام المركّبة تركيبا مزجيّا، مثل معدي كرب وحضرموت وبعلبك. وتواتُرُ التمثيل بأسماء الأعلام في المدوّنة النحويّة لا يعني أنّ المزج لا يكون إلا فيها، لأنّه يكون أيضا في المركب العدديّ، يقول الأستراباذي: "اعلم أنّ أصل خمسةَ عشرَ خمسةٌ وعشرٌ، حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما" (ط 1996، 135/3). ويكون المزج أيضا في باب الإتباع، مثل: شغرَ بغرَ، وحسَن بسَن، وفي باب الأحوال والظروف المركبة مثل كفّةَ كفّةَ، وصباحَ مساءَ.

ويشمل التركيب الإفراديّ عند النحاة التركيب المزجيّ وغير المزجيّ. ومن أمثلة التراكيب الإفرادية غير المزجيّة: عبارة "يدا بيد" التي يقول عنها الأستراباذيّ: "ولم يُبن الجزآن ولا أحدهما [...] وإن أفادا فائدة المفرد؛ ولذلك أُعرِب أوّلهما إعراب المفرد الذي يفيد أنّ معناه [يعني الحال] كما تبيّن في باب الحال لظهور انفكاك الجزأين أحدهما من صاحبه بالحرف المتخلّل ..." (ط 1996، 140/3). فهذا، إذن، تركيب إفراديّ غير مزجيّ، لم يُبن فيه المكوّنان، ولم يُحذف منه حرف الجرّ، بل ظلّ متخلّلا جزأيْ المركّب على خلاف المركب بيتَ بيتَ، وأصله قبل المزج "بيتا لبيت".

وتنفرد ظاهرة المزج بسمات صرفيّة وتركيبيّة خاصّة منها محو الخصائص التي تجعل كلّ مكوّن من مكوّنات المركب عنصرا مستقلّا بذاته، أي محو أثر التعليق الإعرابي المتحقّق في أواخر الكلمات؛ فيصبح المكوّنان بمثابة المفردة. ولئن كان المزج في مستوى الكلمة الواحدة يتحقّق بنحت كلمتين وسبكهما في صيغة صرفية واحدة، كما هو الحال في نحت كلمات مثل عبشميّ، وحَيْعَل، فإنّ مزج المركبات لا يتمّ بمزج الحروف في صيغة صرفيّة، وإنّما يكون بإزالة آثار التركيب من مكونات العبارة، وتعويض علامات الإعراب بعلامات البناء، وحذف الحروف الفاصلة بين المكوّنيْن مثل حروف الإضافة والعطف، وهذا الشأن في باب **خمسةَ عشرَ**.

إنّ حذف الحرف المتخلّل لجزئيْ المركّب، وحذف علامات الإعراب وتعويضها بالفتحة علامةً على البناء إجراء يحقّق عمليّة المزج التركيبيّ، ويجعل هذه التغييرات التركيبيّة مكافئة لشَرْطَة الرّبط trait d'union في الفرنسيّة والإنجليزيّة مثل-up to-date, anti-nuclear, porte-serviette، أو لحرف الربط في الألمانيّة. ومن طريف ما نلاحظه بمقارنةٍ بين العربية والألمانيّة

أنّ المزج في العربية يقتضي حذف الحرف المتخلّل، في حين يقتضي في الألمانية زيادة حرف الربط حتى يقوم بوظيفة صوتية وصرفية، ويحقّق المزج نطقا وكتابة، و أكثر هذه الحروف استعمالا: n- e- s- es- er- en، فمثلا إذا ربطنا كلمة Tag (يوم) مع كلمة Buch (كتاب) بواسطة عنصر الربط e حصلنا على Tagebuch ، بمعنى أجندا (Nubling & Szczepaniak, 2009).

والسؤال الذي يُطرَح في هذا السياق هو: ما موقع المزج من النحت والتكلس؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال بعد مقارنة الظواهر الثلاث وملاحظة ما يلي:

- يقع المزج في منزلة بين المنزلتين: أي في درجة وسطى بين النحت والتكلس، فالنحت عمليّة تتحوّل بموجبها كلمتان كلمةً واحدة بعد حذف بعض الحروف أو المقاطع من الجزأين أو من أحدهما، فيُنتج وحدات صرفيّة أو جذوعا يمكن أن ننسِب إليها، مثل: عبشميّ وعبدريّ وبرمائيّ وجغرافيّ؛ والمزج كما لاحظ ابن فارس (ت.395 ه) "جنس من الاختصار"(ط 1، 1997، 233). ويبدو أنّ أول من أصّل المفهوم هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 174 ه، ط1993، 1/ 60-61؛ المسعودي،2019، 146-148).
- يتحقّق المزج في المركبات النحويّة ببناء الأول والثاني على الفتح مثل صباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ.
- يحافظ التركيب المتكلّس شأنه شأن التركيب الحرّ على كلّ خصائصه الشكليّة المحققّة للتعليق الإعرابيّ.

النحت، إذن، صياغة صرفيّة تُفضي إلى سبك كلمتين في كلمة واحدة، والمزج تضامّ تركيبيّ من أبرز علاماته الشكليّة بناء الجزأين وحذف الحرف الذي يتخلّلهما، والتركيب المتكلّس لا يختلف عن التركيب الحرّ إعرابيّا، فلا فرق بين المركّب المتكلس "حَبُّ الملوكِ"، والمركّب الحرّ "بابُ الغرفةِ". وهذا التطابق الشكلي يقتضي البحث عن مقاييس دلاليّة وتوزيعيّة - أي سياقيّة - نميّز في ضوئها بين الحريّة والتكلّس كما سيأتي لاحقا في العنصر (5).

وخلاصة التحليل السابق أنّ المزج والنحت والتكلس ثلاث ظواهر تنتمي إلى مسترسل واحد نسمّيه "مسترسل التوليف المعجميّ" الذي لا يفصل بين التركيب الصرفيّ والتركيب النحوي كما يتضح من أمثلة الجدول التالي:

جدول1

مسترسل الإفراد والتركيب

أ- الإفراد	ب- النحت	ج- المزج	د- التكلس	هـ- التركيب الحرّ
برٌّ	برْمائيّ	خمسةَ عشرَ	بيتُ القصيدِ	بيتُ الجيرانِ

يبدأ مسترسل التكوين المعجميّ بالإفراد (العمود أ) أي بالكلمات المفردة، يليه النحت (ب) وهو تركيب صرفيّ، ثمّ المزج (ج) الذي يُنتج وحدات صرفيّة تركيبيّة أي مركّبات فقدت خصائصها الإعرابيّة، ثم التكلّس (د) وهو مسار تطوّري يُنتج في إطار الاستعمال المتكرّر مركّبات نحويّة عاديّة من حيث خصائصها الإعرابيّة، لكنّ معناها الإجماليّ يختلف عن معناها التأليفيّ، ثمّ المركّبات الحرّة وهي مركبات نحويّة ذات معنى تأليفيّ يُساوي مجموع معاني مكوناتها.

ولئن كانت الاختلافات التركيبيّة واضحة في العناصر (أ- ب - ج) من مسترسل التكوين المعجمي، فإنّها تنعدم عندما نقارن المكونين (د- ه)، فنلاحظ تماثلا تامّا في الخصائص الإعرابية بين التركيب الحرّ والتركيب المتكلّس؛ وهذا يقتضي منّا البحث عن مقاييس واضحة للتمييز بين التكلّس والحريّة.

وللتعرّف على التراكيب المتكلّسة، وتمييزها من التراكيب الحرّة، يقترح اللسانيّون التحويليّون جملة من الاختبارات الشكليّة والدلاليّة تنطبق كلّها على المركبات الحرّة، ولا ينطبق جلّها على المتواليات المتكلّسة. من أهمّ المقاييس الدلالية نذكر انعدام التأليفيّة، أي تعذّر احتساب المعنى انطلاقا من معاني مكوّنات المتواليات المتكلّسة المعروفة بالعبارات الاصطلاحيّة. وسمة انعدام التأليفيّة مرتبطة بالتعتيم الدلاليّ الكلّيّ في وحدات مثل حَبّ الملوك والفول السوداني، أو الجزئي عندما لا يكفي المعنى الحرفيّ وحده لتحديد معنى المتوالية، مثلا: **المغازة الكبرى** - وهي تعريب Magasin général - ليست مغازة كبيرة المساحة فحسب، وإنّما هي محلّ تجاريّ يبيع كلّ أنواع البضائع؛ وبناء عليه ليست كلُّ مغازةٍ كبيرةٍ مغازةً كبرى.

ومن المقاييس الشكليّة نذكر تَعذُّر الاستبدال والإضمار والفصل والتوسعة والاختزال (العنصر 5-1) وامتناع التقديم والتأخير وحريّة الإعراب (5-2)، إلى جانب جملة من القيود التحويليّة (5-3)، سنعرضها في شكل اختبارات تركيبيّة وتوزيعيّة وتحويليّة، توضّح خصائص التكلس المعجميّ وتُميّزه من حرّية التركيب.

5.الخصائص التركيبيّة للمتواليات المتكلّسة

تتّخذ المتوليات المتكلسة جميع الأشكال التركيبيّة الممكنة في العربيّة، ونذكر منها على سبيل المثال:

- جملة اسميّة مجرّدة أو مسبوقة بناسخ مثل: الحديث ذو شجون، كأنّ على رؤوسهم الطير، كاد المريب أن يقول خذوني...
- جملة فعليّة فعلها مثبت أو منفيّ، مبنيّ للمعلوم أو للمجهول، لازم أو متعدّ إلى مفعول أو أكثر: عيل صبرُه - لا يحرّك ساكنا - قضى نحبه - ردّه على أعقابه.
- مركّب بالإضافة تتنوّع فيه صيغ المضاف فيكون اسما جامدا أو مشتقّا: حَبّ الملوك، مصّاص دماء، محوّل السرعة، مضمون الوصول...
- مركّب بالجرّ يقبل في محلّ الجارّ كل الحروف دون استثناء، ويكون المجرور اسما مفردا أو مركبا: بالطبع، على عجل، في السرّاء والضرّاء...
- مركّب بالعطف يكون طرفاه مفردين أو مركبّين، ويكون العاطف مُظهَرا أو مقدّرا: القاصي والدّاني، شيئا فشيئا، أصله وفصله، منّا وإلينا، يصول ويجول، معزّزا مكرّما...
- مركّب موصوليّ اسميّ: ما قلّ ودلّ، ما لا تحمد عقباه...
- مركب بالتوكيد: وأكثر أمثلته من الإتباع مثل: حسن بسن، وشيطان ليطان، وأخرس أضرس، وهي داخلة في حكم التوكيد عند جمهور اللغويين (ابن فارس، ط د.ت، 92)

وما يمكن أن نخلص إليه من هذه العيّنات هو أنّ كلّ أنواع المركّبات قابلة للتكلّس، بل كلّ متوالية من الملفوظات- سواء أ كانت تنتمي إلى مقولة تركيبيّة أم لا تنتمي- تظلّ قابلة للتكلس كلّما توفّرت أسبابه، ومن العبارات اللاتركيبية Asyntactic idioms حسب اصطلاح كروز (Cruse, 1997.8)، في العربية نذكر مثال: "أمّا بعد" المركّب من

أداة التفصيل والظرف، وعنه يقول سيبويه: "وأمّا قولهم : أمّا بعد فإنّ الله قال في كتابه، فإنّه بمنزلة قولك : أمّا اليوم فإنّك ، ولا تكون بعدُ أبدا مبنيّا عليها إذا لم تكن مضافة ولا مبنيّة على شيء، إنّما تكون لغوا"(سيبويه، ط. د.ت. 139/3). ويمكن أن نفسّر هذه الظاهرة بضرب من الاقتطاع الاعتباطيّ لمتوالية من الملفوظات دونما مراعاة لمقولات التركيب.

كما تجدر الإشارة إلى ضروب مختلفة من تركيب "الحروف / الأدوات" التي عرض بن حمودة (2009) نماذج منها شاعت في الاستعمال قديما وحديثا، وهي من قبيل تركيب الحرف إلى الحرف مثل: كلاّ ولات ولن، أو "تركيب الحرف إلى ما يجري مجرى الحرف من الأسماء والأفعال" (275-274)، مثل: بيد أنّ، وإلاّ أنّ، وإنّما، وكأنّما، وقلّما، وطالما .

وإلى جانب المتواليات اللاتركيبية والعبارات المركبة من "الحروف / الأدوات" تجدر الإشارة إلى نوع آخر من البنى التركيبية الغامضة بسبب الاختزال مثل عبارة: "فيها ونعمت"، وأصلها - حسب الأستراباذي- "مرحبا بهذه القضيّة ونعمت هي"، ثم حُذف منها اسم الفعل والتمييز والمخصوص بالمدح.

والملاحظ من استعمالات عبارة **فيها ونعمت** أنّها ترد جزءا من متوالية غير مسترسلة العناصر وظيفتها الربط بين جملتين متعاقبتين، ويمكن التمثيل لهذه البنية بالحديث النبوي: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل" (المقدسي، ت.336هـ، ط 1971، 96/8)؛ فنستنتج أنّ عبارة **فيها ونعمت** تجيء في قالب تركيبيّ يتكوّن من أجزاء ثابتة متكلسة ومن أجزاء حرّة يوكّل اختيارها إلى المتكلم حسب مقتضيات المقام: مَنْ [...] فيها ونعمت، ومَنْ [...] فـ [...]

كما نستنتج من المركّبات التي عرضناها سابقا ما يلي:

- تكون المتواليات المتكلسة ذات بنية مراتبيّة، ولا تختلف في ذلك عن المركبات الحرّة.
- تكون المتواليات المتكلسة ذات عناصر مسترسلة، أو ذات مكوّنات غير مسترسلة وهي في الغالب قوالب تركيبية.
- التكلس ظاهرة معجميّة تداوليّة تشمل كل المقولات التركيبية مثلما تشمل أحيانا قطعا من الملفوظ لا تنتمي إلى المقولات التركيبيّة المعروفة، وهذا ما يجعل التكلس مصدرا من مصادر إثراء اللغة بوحدات معجمية جديدة.

1.5. القيود التركيبيّة

جُلّ المتواليات المتكلسة مركّبات تخضع عناصرُها لقيود تركيبيّة ودلاليّة لا يمكن التأكّد بدقّة من وجودها إلاّ بإجراء جملة من الاختبارات تُعتبَر من صميم الفحص التجريبيّ للبيانات اللغويّة عند التحويليّين، يقول موريس غروس M. Gross - رائد اللسانيات التحويلية في فرنسا - في هذا الصدد: "صياغة الأمثلة والأمثلة المضادّة تُمثّل العمل التجريبيّ الذي يقوم به اللسانيّ عند مراجعة النظر في بعض المظاهر" (غروس، 1989، 85)، وفي إطار هذا المنهج الاختباري التحويليّ يمكن المقارنة بين المركّبات الحرّة والمركّبات المتكلّسة قصد استعراض أهمّ القيود الكامنة وراء ظاهرة التكلّس، وتشمل هذه الاختبارات الاستبدال والإضمار وتعذّر الفصل وامتناع التوسعة وتعذّر الاختزال:

1.1.5. الاستبدال

تقوم اللغة عند دي سوسير De Saussure على علاقاتٍ تُولّد أنواعا مختلفة من القيم، وهي نوعان: سياقيّة حضوريّة، وجدوليّة ترابطيّة تنتظم بمقتضاها موادّ اللغة غيابيّا في الذهن؛ فيسمح ذلك للمتكلّم باختيار المفردات المناسبة، وتوليفها في

التركيب مع العناصر التي تتحقّق في السياق المناسب فتحصل منها الفائدة. وبفضل العلاقات الجدوليّة يقوم المتكلّم بعمليّة الاستبدال. وقد اعتمد اللسانيّون التحويليّون، في دراستهم لظاهرة التكلّس، على محاور الاستبدال لفحص المتواليات المتكلسة وتميزها من المتواليات الحرّة.

لنفرض المثالين (1-2):

1)- جلس المدعوّون للحفل حول **مائدة مستديرة**.

2)- نظّم المسؤولون عن المؤتمر **مائدة مستديرة**.

المركب "مائدة مستديرة" في (1) ذو معنى تأليفي، فهو مركّب حرّ، قابل للاستبدال في مستوى العنصر الأوّل بـ طاولة أو خوان أو منضدة، وفي مستوى العنصر الثاني بـ مستطيلة أو مربّعة أو صغيرة، إلخ. أمّا في المثال (2) فهو مركّب متكلّس ذو معنى إجماليّ تواضعت بشأنه الجماعة اللسانية ولا صلة له بالمعنى الحرفي ؛ فتعذّر إجراء الاستبدال في مستوى العنصر الأول والثاني، وإذا أمكن إجراء الاستبدال كان ذلك علامة على الانتقال من المعنى الإجماليّ المتكلّس إلى المعنى الحرفيّ التأليفيّ.

ولئن كانت إمكانيّة الاستبدال منعدمة تماما بالنسبة إلى المركّبات المتكلّسة من نوع "مائدة مستديرة"، فإنّنا نلاحظ مع مركبات أخرى وجود علاقات جدوليّة محدودة، كما في (3):

(3) ضوء أحمر، أخضر، أصفر.

لأنّ جدول الألوان ينقطع عند هذا الحدّ لأسباب مرجعية تتمثل في استيفاء قائمة الألوان المكوّنة لنظام الإشارات الضوئيّة المروريّة، وفي مركّبات أخرى متكلّسة تنتمي - هي الأخرى - إلى حقل الألوان نجد في (4) جدولا مغايرا لأسباب مرجعيّة مختلفة:

(4) بطاقة حمراء، صفراء (لعبة كرة القدم)، رمادية (بطاقة السيارة) ، برتقالية (الاشتراك في مترو باريس)

لكن قد تنعدم إمكانية استبدال الألوان تماما في مركبات متكلّسة من نوع (5):

(5) سوق سوداء، منطقة خضراء، منطقة زرقاء، أحلام وردية، سلاح أبيض...

ولا شكّ أنّ إنتاجيّة الصفات المعبّرة عن الألوان لمتواليات متكلّسة بهذا القدر من التنوّع قد تُعزى إلى أسباب مرجعيّة مثل الألوان المستعملة في إشارات المرور (3)، أوفي التحكيم الرياضي أو الوثائق الشخصية ووثائق عربات النقل (4)؛ لذلك يتحوّل مجال الألوان إلى منظومات رمزيّة مصغّرة، هذا فضلا عمّا تكتسبه من حيّز خاصّ ضمن تجربة الإنسان التي تنعكس في اللغة سواء أكان ذلك على سبيل الحقيقة، مثل **بطاقة رماديّة**، أم المجاز، كما في **أحلام ورديّة**. ولئن كان حقل الألوان منتجا لعديد المتواليات المتكلّسة فإنّ ذلك لا يعدّ بأي حال من الأحوال دليلا على حرية الاستبدال؛ لأن المتكلم لا يرتجل هذه المصطلحات وإنّما تتواضع عليها الجماعة اللغويّة، وتفرضها المعاملات الاجتماعيّة؛ فتُخزَّن في الرصيد المعجميّ المشترك.

ويمكن القول، إذن، إنّ إمكانية الاستبدال بالنسبة إلى المتواليات المتكلسة منعدمة أو محدودة في الحالات المعلّلة مرجعيّا؛ لهذا السبب ينقطع محور الاستبدال كلّيا أو جزئيّا؛ فيشكّل ذلك قيدا لغويّا لا يصادفنا عند إجراء الاختبارات نفسها مع المتواليات الحرّة، على أنّه يجوز في بعض الحالات استبدال المركّب المتكلس بأكمله بمركب مرادف يكافئه من حيث المعنى مثل "فاض الكأس" و "طفح الكيل".

2.1.5. الإضمار

الإضمار استبدال اسم ظاهر باسم مضمَر يعوّضه ويطابقه في الجنس والعدد، ويؤدّي ما يؤديه من الوظائف النحويّة (الهيشري، 2003، 50). ويُلجَأ إلى الإضمار تجنّبا للتكرار، وخوفا من اللبس، ورغبة في الاختصار؛ لذلك يصعب أن نتصوّر نظاما لغويّا يشتغل بصفة طبيعية في غياب الإضمار، بل يبدو وجود لسان دون إضمار أمرا منافيا للقوانين المسيّرة للغات الطبيعية، وفي مقدّمتها الاقتصاد في المجهود والموادّ، وطبقا لقواعد النحو يقبل كلّ اسم التعويض بضمير في إطار التركيب الحرّ من قبيل (6):

(6) كتاب زيد ← كتابه.

لكنّ هذا الإجراء التحويليّ العاديّ لا تقبله الأسماء المكوّنة لمركبات متكلسة من نوع (7-8):

(7) جدول الأعمال ← #جدوله

(8) كبش الفداء← #كبشه

لأنّ معنى هذا الضرب من المركبات إجماليّ غير تأليفيّ، والإضمار ممكن مع المركّبات الحرّة ذات المعنى التأليفيّ. ولا تقبله هذه المتواليات المتكلسة، لكنّ هذا لا يعني خلوّها تماما من الضمائر، فقد تبيّن بعد فحص طيف واسع من العيّنات وجود ثلاثة أنواع من الضمائر:

- ضمير متكلّس مثل سائر العناصر المكوّنة للمتوالية، وهذا شأن ضمير المثنّى في قولهم **كلاهما وتمرا**، وضمير المخاطب المفرد المؤنث في المثل: **الصّيفَ ضيّعتِ اللبن**، وغير ذلك مما لا يجوز للمتكلم تصريفه، جريا على عادتهم في عدم تغيير الأمثال، واستعمالها كما سمعت أوّل مرة.
- ضمير عائد على مفسّر من ضمن عناصر العبارة المثليّة، مثاله: ربّ أخ لك لم تلدهِ أمّك، وهو أيضا من المكونات المتكلسة.
- ضمير عائد على مفسّر موجود في السياق خارج حدود العبارة المتكلسة، ويكون حينئذ أداة لربط العبارة بسياقها المباشر، كما في (9):

(9) أ- ضرب Ø بهِ عرض الحائط

ب- ضربتِ بها عرض الحائط

ج- ضربوا بهما عرض الحائط...

في العبارة الاصطلاحية (9- أ) ضميران: الأول مستتر في محل الفاعل، والثاني بارز في محل المجرور، وكلاهما مفسّره موجود في سياق القول خارج حدود العبارة، وقد وردت العبارة في (9- أ) بصيغتها المعجمية الأصلية، أي مسندة إلى ضمير الغائب المفرد المذكر. وإذا افترضنا سياقا يتحدث عن دولة أبرمت معاهدة ثم تنكرت لها أو تجاهلتها، كان لزاما تغيير الضميرين حسب الصيغة (9- ب). وإذا تعلق الأمر - مثلا - بمجموعة من الأطراف وباتفاقيّتين كانت الصيغة المناسبة هي (9-ج)، وهكذا.

خلاصة ما تقدّم هي أنّ الأصل في المتواليات الحرّة قبول الإضمار (6)، والأصل في المتكلّسة (7) عدم قبوله، وتُستثنى من ذلك المتواليات شبه المتكلسة، أي المشتملة على أجزاء حرّة، ومنها نوع خاص من العبارات الاصطلاحيّة (انظر 9)، فضلا عن عبارات مثليّة من قبيل **عاد بخفّي حنين**، حيث يجوز تصريف الضمير العائد حسب سياق استعمال المثل: عادا /عادوا/ عدن... بخفّي حنين.

3.1.5. تعذّر الفصل

المقصود بالفصل إدراج كلمة بين عنصرين لهما توزيع حرّ، مثل المنعوت **كتاب** والنعت **قيّم**، فيفصل بينهما نعت آخر لنحصل على تركيب من قبيل: **كتاب جديد قيّم**. هذا الإجراء العاديّ متعذّر مع متواليات متكلسة مثل العبارة الاصطلاحيّة (10- أ) أو المركّب المصطلحيّ (10- ب) أو المثل (10-ج):

(10) أ- حَبّ الملوك ←# حَبّ الأمراء والملوك

ب- صداع نصفيّ ←؟ صداع شديد نصفيّ

ج- لكلّ مقام مقال ←# لكلّ مقام خاصّ مقال

حيث تكون مخرجات الفصل بعد التحويل شاذّة أو غير مقبولة دلاليًا، بحكم انحرافها الواضح وخروجها عن العرف اللغويّ، وهو ما نشير إليه بالرمز #.

4.1.5. امتناع التوسعة

على خلاف المركّبات الحرّة، لا تقبل المركّبات المتكلّسة التوسعة والتذييل بعناصر إضافية من باب الإطناب أو التشديد، كما هو مبيّن في (11- أ- ب):

(11) أ- حوار باطني←# حوار باطني جدًا.

ب- سوق سوداء←# سوق سوداء حالكة السّواد.

هذه التوسعة غير مقبولة دلاليًا، لأنّ **الحوار الباطنيّ** لا يقبل التدريج (11- أ)، ولأنّ الحوار عامّة يكون باطنيا أو خارجيًا، ولا معنى للحديث عن درجات في الحوار، كما أنّ التوسعة غير مقبولة في (11- ب)؛ لأنّ صفة السواد لا تفيد المعنى الحرفيّ، وإنّما هي من المجاز الميّت الذي جرى قديما في العبارة، فأصبحت بمرور الزمن عبارة جاهزة. لكنّ هذه الملاحظة تظلّ نسبيّة، لأنّ البيانات الاختباريّة تزوّدنا باستثناءات - في (12- أ) - تقبل التوسعة بمفعول مطلق:

(12) أ- تدهور الوضع الأمنيّ.

ب- **تدهور الوضع الأمني** تدهورا خطيرا.

ولا نستبعد أن نكون في (12- ب) إزاء بديل آخر غايته التشديد، وما يرجّح ذلك هو اختبار حذف النعت في (13):

(13) ؟ **تدهور الوضع الأمني** تدهورا.

يكشف الاختبار في (13) عن متوالية سليمة مبنًى، منقوصة في صيغتها التركيبيّة مقارنة بـ (12ب)، أو تبدو موسّعة ومبتورة في الوقت نفسه مقارنة بـ (12- أ).

5.1.5. تعذّر الاختزال

تقبل المركّبات الحرّة حذف بعض الفضلات اختزالا، مثلا: يمكن أن يُختزَل المركّب بالنعت في المنعوت؛ فيقع التخلّي عن فائدتيْ التخصيص والتعريف الموجودتين في النعت. كما في الجملة (14- أ) المختزلة في (14- ب)، وهذا النوع من الاختصار مقبول مع المركبات الحرّة وبعض المركّبات المتكلّسة الشفّافة مثل (14 ج- د):

(14) أ- قرأت كتابا مفيدا ← ب- قرأت كتابا.

ج- حضرت اجتماعا عامًا ← د- حضرت اجتماعا

وجميع هذه المركّبات القابلة للاختزال تقبل في العادة قاعدة المطابقة أو الهويّة: الكتاب المفيد هو كتاب، والاجتماع العامّ هو اجتماع.

في مقابل ذلك يتعذّر إجراء الحذف على مكوّنات المركب المتكلّس؛ فتبدو العملية غير مقبولة بالنسبة إلى المركبات المعتّمة، وهذا واضح في الاختبارين (15):

(15) أ- شارك الخبير في مائدة مستديرة ← # شارك الخبير في مائدة

ب- يعيش المفكر في برج عاجيّ ← ؟يعيش المفكر في برج

بعد الحذف يصبح المعنى في (15- أ) غامضا، ويفضي في (15- ب) إلى معنى حرفي مغاير للمعنى العرفي الذي يفيده المركّب المتكلس "برج عاجيّ".

ولا يجب أن يُفهم ممّا تقدّم أنّ امتناع الحذف مقصور على المركّب بالنعت؛ لأنّ الإجراء نفسه كان قد نبّه له سيبويه في حديثه عن الأحوال المركّبة مثل يدا بيد، وفوه إلى فيّ، وعَودَه على بدئه، فقال:

"اعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول كلّمته فاهُ حتى تقول إلى فيّ؛ لأنّك إنّما تريد مشافهةً، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت **إلى فيّ**، ولا يجوز أن تقول **بايعته يدا**؛ لأنّك إنّما تريد أن تقول: أخذ منّي وأعطاني، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت **بِيَدٍ**؛ لأنّهما عملان..." (سيبويه، ط د.ت، 392/1)

لقد أجرى سيبويه اختبار الحذف وقارن بين الأحوال المركّبة قبل الحذف وبعده؛ فلاحظ أنّ المعنى مع الحذف يخالف المقصود وضعا؛ فلا يصحّ المعنى الإجماليّ للعبارة إلا بالمركب كاملا.

وإذا كان صنف من المتواليات المتكلسة لا يقبل الاختزال، فإنّ صنفا آخر منها قائم وجوبا على الاختصار، وهذا شائع بالخصوص فيما سمّاه مالتشوك (Melčuk, 2015) الوحدات التداوليّة pragmatème، وهي متلازمات مقيّدة مقاميًا، لا تقال إلا في موقف معيّن، وفي سياق مخصوص، يبيح الاختصار، ولا يسمح باللبس، ومن هذه العبارات القائمة على الحذف والاختصار في العربيّة نذكر: **هنيئا مريئا**، وأصلها ثبت لك هنيئا مريئا (سيبويه، ط د.ت، 316/1-317) وكذلك **حجّا مبرورا وصياما مقبولا وأهلا وسهلا**.. وقد اختصروا هذه العبارات لأنّهم جعلوها بدلا من اللفظ بالأفعال (نفسه، 322/1)، وأرادوها للتأكيد وتكثيف الشحنة الإنشائيّة بالخصوص في بابي الإضمار والدعاء (ميلاد،2001)، وكلّها حالات مغايرة لما ذكرنا بخصوص تعذّر الحذف؛ لأنّ الاستعمال في الحالة الأولى يمنع الاختزال المفضي إلى اللبس، ويحتم الاستعمال في الحالة الثانية الاختزالَ تخفيفا للعبارة، وتكثيفا للمعنى دون أن يترتّب على ذلك لبس أو شذوذ، والأمثلة على ذلك كثيرة ذكروا منها عبارة "لا عليك"، وتقديرها "لا بأس عليك"، أو "لا ضرّ عليك"، ويعلّل سيبويه هذا النوع من الحذف بكثرة الاستعمال ووضوح المعنى عند المخاطب، وهو حذف لا يطّرد في مركّبات أخرى: "ولا يكون في غير لا عليك"(سيبويه، ط د.ت، 224/1). فنحن، إذن، إزاء عبارات خاصّة يتحتّم معها الاختزال أو يمتنع حسب مقتضيات المقام وشروط التداول.

ولا شكّ أنّ اللغة تقوم على القيود والضوابط النحويّة، بيد أنّ قيود المتواليات المتكلّسة قيود استثنائيّة لا تسري على التراكيب العاديّة التي يسمّيها بعض اللسانيّين تراكيب حرّة، وقد استعرضنا منها تعذّر الاستبدال والإضمار والفصل والتوسعة والاختزال ودعّمناها بالأمثلة وقارنّاها بالمتواليات الحرّة حتى يتضح الفرق. ولا تقتصر هذه القيود الاستثنائيّة على الخصائص التركيبيّة وإنّما تشمل أيضا الخصائص التوزيعية (2-5) والتحويلية (3-5) للمتواليات المتكلّسة.

2.5. القيود التوزيعيّة

يتمثّل توزيع عنصر لغويّ معيّن في مجموع السياقات التركيبيّة التي يظهر فيها ذلك العنصر، وتكون تلك السياقات متعدّدة مفتوحة بالنسبة إلى العناصر ذات التوزيع الحرّ، محدودة مقيّدة بالنسبة إلى العناصر المتكلّسة، فلا تكاد تتجاوز السياق الواحد في أغلب الأحوال، بحكم القيود التي يفرضها الاستعمال على علاقات الإعراب وعمليّات التقديم والتأخير:

1.2.5. التقديم والتأخير

يفرض الاستعمال قيودا توزيعيّة داخليّة على العناصر المعجميّة المكوّنة للمتوالية المتكلسة؛ فتتعاقب على نسق مخصوص لا يقبل تقديما ولا تأخيرا، وتكون رتبة كل عنصر محفوظة في صلب التركيب المتكلّس، ممتنعة عن كلّ تحوير موقعيّ. فعلى سبيل المثال، لا يقبل العرف اللغويّ ترتيبا من نوع "*من أحسن إلى حسن" رغم سلامة التركيب، ويفرض في المقابل ترتيبا آخر ترسّخ في الاستعمال هو "من حسن إلى أحسن"، ولعلّ حافزه التدرّج من الأقلّ إلى الأكثر لا العكس، وهذا ما يجعل العبارة الأولى شاذّة. فالغالب إذن على هذا الصنف من العبارات امتناع التقديم والتأخير، لكن توجد استثناءات مع بعض المركّبات العطفيّة؛ فجُوِّز تبادل المواقع بين المعطوف عليه والمعطوف متى أفاد العطف مطلق الجمع بلا ترتيب، ولم يُفض إلى تغيير في المعنى أو ثقل في التركيب، فتتساوَى صور الإنجاز من حيث المقبوليّة، وتترتّب عليها أبدال معجمية من قبيل: القال والقيل، والقيل والقال (ابن منظور، ط،1999، ق. و. ل). وينسحب ذلك أيضا على عطف الجمل أو الاستئناف في قولهم:

(16)– أ- لا يحصى ولا يعدّ / لا يعدّ ولا يحصى.

ب- لا حول له ولا قوة (بوجدرة، 1986، 70) / لا قوة له ولا حول (نفسه، 120).

ج- يزبد ويرغي (نفسه، 157،186) / يرغي ويزبد.

ويجب ألا نستخرج من هذه العيّنات ضابطا مفاده أنّ العطف أو الاستئناف بالواو قرينة على حرّية التصرّف في ترتيب العنصرين المتعاقبين سواء كانا من الأسماء أو الجمل، لأن هذا التعميم تنقضه نماذج أخرى (17):

(17) أ- بكرة وأصيلا، ب- قلبا وقالبا، ج- على مرأى ومسمع.

حيث لا نجد في الاستعمال التقديم والتأخير؛ لأنّه يتجاهل حوافزَ دلاليّة تقتضي جعل البكرة قبل الأصيل فتراعي حركة الزمن غير الارتجاعيّة، وتقدّم القلب أو الجوهر على القالب والعَرض في (17- ب)، وتجعل الرؤية أقوى في الإدراك من السمع (17-ج)، وهي كذلك من حقائق العرفان البشريّ؛ وهكذا يقتضي منطق الأمور البدء بالأسبق في الزمان أو في الإدراك أو في الأهميّة؛ فيترسّخ ذلك في الاستعمال ويألفه المتكلّم فيأبى تغيير نسقه على نحو يثقُل على الألسنة والأسماع والأفهام.

وعلى العموم، تظلّ قيود ترتيب العناصر المعجميّة في صلب عبارة من العبارات من صميم ظاهرة التكلس المعجميّ. وهي ظاهرة محكومة بسنن الاستعمال التي يتواطأ عليها أفراد الجماعة اللغوية في بيئة معيّنة؛ فتترسّخ بمرور الأزمان وتستقرّ في

الرصيد اللغويّ فتُوثّق في المعاجم. على أنّ تلك القيود ليست لفظيّة خالصة ولا اعتباطيّة محضة، وإنّما هي قيود مسيّرة بحوافز دلاليّة وتداوليّة يمكن الكشف عنها.

2.2.5. التكلّس الإعرابيّ

الأصل في الكلم قبل التركيب الرّفعُ، غير أنّ بعض المركبات الجزئيّة تلازمها علامة النّصب؛ فتكون قرينة على معنى المفعوليّة، وتكون علامة النصب قيدا إعرابيّا على ظهور العنصر المعجمي في محل من محلاّت المفاعيل والفضلات، أمّا نوع الفضلة فيتحدّد بالسياق التركيبيّ والمقاميّ، وبالقيمة المعجمية لعناصر ذلك المركّب، مثلا: قلبا وقالبا، جملة وتفصيلا، شيئا فشيئا تكون أحوالا، وبكرة وأصيلا ويوما فيوما، تقع في محلّ المفعول فيه، وحجّا مبرورا، وهنيئا مريئا تقع في محلّ المفعول به، وهكذا.

وتجدر الإشارة إلى صنف من المتواليات لا تُفرَض عليه قيود إعرابية صارمة بخلاف النماذج السابقة، فعبارة القيل والقال تتعدّد إمكانات توزيعها، فتظهر في محلات الرفع والنصب والجرّ:

- الرّفع: كثر القيل والقالُ (لسان العرب، ط 1999، ق ول)
- النصب: لم أسمع به قيلا وقالا(سيبويه،286/3)
- الجرّ: أنهاكم عن القيل والقال (لسان العرب، نفسه)

ومن الناحية الكميّة، لا تُفرَض على المتواليات المتكلسة قيود ذات صلة بعدد المكوّنات، فمهما كان طول المتوالية ودرجة تشعّبها فإنّها تقبل الإدراج في محلّ إعرابيّ، مثلا عبارة: لا يسمن ولا يغني من جوع، إذا نظرنا إليها معزولة عن سياقها التركيبيّ المباشر بدت لنا متكوّنة من جملتين متعاقبتين، لا محلّ لهما من الإعراب، لكنّ العبارة إذا أُدرِجت في جملة أوسع شغلت محلاّ إعرابيّا واحدا مثل محلّ النعت (18- أ) أو الخبر (18- ب):

(18) أ - ليس لهم طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا يغني من جوع (الغاشية، 88).

ب- هذا لا يسمن ولا يغني من جوع.

إنّ إدراج متوالية متكلّسة متعدّدة الجمل في محلّ إعرابيّ واحد إجراء ينطبق أيضا على العبارات المثَليّة والأقوال المأثورة، عندما تُضمَّن في النص عن طريق الحكاية بفعلٍ من أفعال القول (الشاوش، 2001، 442)، ويمكن أن نُمثّل لذلك بقولهم: "أريها السّهى وتريني القمر" (العسكري، ت.395هـ، ط1، 1988، 117/1)، وهو مثل سائر ضمّنه شاعر في بيتين قالهما في الحجّاج بن يوسف:

شَكَوْنَا إلَيْهِ خَرابَ السّوادِ فَحَرَّمَ فِينَا لُحومَ البقَرْ

فَكُنَّا كَمَنْ قالَ مِنْ قَبلِنا: أُرِيهَا السُّهَى وتُرِيني القَمَرْ (المتقارب)

ويجب ألاّ نستنتج من الأمثلة والشواهد السابقة أنّ التركيب المتكلس يندرج بالضرورة في تركيب حرّ، فالمتواليات المتكلسة ذات الجمل المتعدّدة يمكن أيضا أن تتعاقب بصفة خطية في مستويين مختلفين من الملفوظ، هما مستوى الجملة ومستوى النصّ: في مستوى الجملة قد يقع تعجيم محلّين متجاورين بمتواليتين متكلّستين كما في الشاهد:

رجعت المياه إلى مجاريها بصورة تدريجيّة (بو جدرة، 1986، 79).

المتوالية الأولى شغلت محلات الفعل والفاعل والمفعول، والثانية وقعت في محل الحال، أمّا في مستوى النصّ فقد تتعاقب الجمل المتكلسة ولا يكون لها محلّ من الإعراب كما في المثال: (أرغَى وأزبدَ/ و/ ثارت ثائرتِه/ فـ/ هدّأت من روعه)، حيث تعاقبت الجمل

الثلاث وتخلّلتها روابط تكوّنت من حرفي الاستئناف والضميرين العائدين، فحقّقت اتساقها النصّي. وقد يتكلّس حرف الاستئناف مع بعض المتواليات، مثل الواو في قولهم "أرغى وأزبد" فتصبح المتوالية المتعدّدة الجمل بمثابة المفردة، وتصبح مكوّنا احتماليّا من مكوّنات الجملة.

وقد يُحذف الرّابط الحرّ ويعوّضه التعليق الإعرابيّ (19- ب)، وهو ما نلاحظه بمقارنة وجيئ استعمال العبارة الاصطلاحيّة ضرب به عُرض الحائط في (19)أ و(19)ب:

(19) أ- تقدّمَ بجملة من المقترحات فضربتُ بها عُرض الحائط (الجملة المتكلّسة مستأنفة).

ب- تقدّمَ بجملة من المقترحات ضربتُ بها عُرض الحائط (الجملة المتكلسة نعت).

حيث كان المتكلم في (19) مخيّرا بين إقحام الجملة المتكلسة في الخطاب، وجعلها مكوّنا مباشرا للنص (19- أ)، أو إقحامها في محلّ إعرابيّ، وجعلها مكوّنا مباشرا للجملة (19- ب)، وفي كلتا الحالتين لا يختلف استعمال الجمل المتكلسة عن استعمال الجمل الحرّة من حيث الخصائص التوزيعيّة.

3.5. القيود التحويليّة

توفّر التحويلات للمتكلّم إمكانات انتقاء تستجيب لحاجته التعبيريّة، وهي إمكانات نابعة من مرونة النظام التي نلاحظها مثلا في تصريف الأفعال والأسماء، فمن الإجراءات الممكنة مع المركبات الحرّة تحويل صيغ الأفعال من المعلوم إلى المجهول أو العكس، وتحوير بناء الجملة:

- قرأ زيد الكتاب ↔ قُرئ الكتابُ.

والتصرّف في الحالات الإعرابيّة والخصائص المقوليّة للأسماء حسب الحاجة:

- قرأ زيد كتابًا/ الكتابَ/ كتابين/ الكتابين/ كتبًا/ الكتبَ، إلخ.

وإذا عمّمنا هذه التحويلات، وأجريناها على مركّبات متكلّسة، وجدناها تُفضي إلى بيانات لغويّة لاحنة، تخرق قيود العرف اللغويّ، وتشمل هذه القيود مقولات مثل الاسميّة والوصفيّة والعدد والبناء والجهة.

1.3.5. قيود الإسماء

الإسماءُ Nominalization هو التحويلُ إلى اسم (Comrie & Thompson, 1985)، أي نقل مفردة أو مركب من الوصفيّة أو الفعليّة إلى الاسميّة، وهو إجراء تحويليّ عاديّ تقبله المركبات الحرّة ويترتّب عليه - مثلا - تحويل المركّب بالنعت إلى مركب بالإضافة، كما في: عمل ناجع ← نجاعة العمل

وهو ممكن أيضا مع المركبات المتكلّسة الشفّافة ذات المعنى التأليفيّ:

(20) أ- آلة طابعة ← آلة الطباعة

ب- مجلس إداري ← مجلس الإدارة

ج- صندوق بريديّ ← صندوق البريد

ولا يتعلّق الأمر - في هذه الأمثلة - بتحويل عاديّ؛ لأنّ هذه الأزواج تكوّن في الواقع أبدالا معجميّة اختيارية تلقى القدر نفسه من التداول. وإذا أمكن تحويل المركب بالنعت إلى إضافة معنوية بالنسبة إلى النماذج السابقة، فإنّه يتعذر تحويلها إلى إضافة لفظيّة في (21):

(21) أ- آلة طابعة ← *طباعيّة الآلة

ب- مجلس إداريّ← *إدارية المجلس

ج- رأس نوويّ ← *نووية الرّأس

الإضافة في (21) غير مقبولة؛ لأنّها تحيل على مفاهيم ضبابيّة، وإذا دعت الحاجة إلى استعمالها كان من الضروري التعبير عن المفهوم في (21- ب) بصيغة أكثر شفافيّة وهو ما يتجلّى في الشكل التحليليّ للعبارة في (22):

(22) مجلس إداريّ← قدرة المجلس على الإدارة.

ويبقى هذا الضرب من التحويلات ممكنا شكليّا إذا دعمته الدلالة، وقبله الاستعمال كما في (23):

(23) قانون دستوريّ← دستوريّة / لا دستورية القانون

بل نلاحظ أنّ المفهوم في (23) يقبل التحويل بصيغتيْ الإثبات والنفي. لكنّ الثابت هو انقطاع التحويلات بالنسبة إلى المتواليات المتكلسة المعتّمة كما في (24):

(24) أ_ ماء معدنيّ ← *ماء المعدن

ب- سوق سوداء ← *سوق السواد / *سواد السوق

وتنقطع التحويلات أيضا في الاتجاه المعاكس (25) من المركّب بالإضافة إلى المركب بالنعت؛ فيعدّ ذلك دليلا على التكلس:

(25) أ- بنت شفة ← *بنت شفويّة

ب- رأس السنة ← *رأس سنوي

وسبب امتناع التحويل في (25) مردّه تعتيم الدلالة الناتج بدوره عن المجاز الذي جرى في المركب بأكمله أو في عنصر من عناصره، وقد يتعذّر التحويل أيضا لأسباب اشتقاقية متعلّقة بالأسماء اللازمة للإضافة، وهي عبارة عن أسماء مُفرَغة معجميًا، وغير قابلة للوصف من نوع ذو وأولُو وذات في: ذو الحجّة، أولو الشأن، ذات البين.

2.3.5. قيود العدد

تقبل الأسماء التحويل من المفرد إلى المثنّى إلى الجمع والعكس، إذا كانت ضمن مركّبات حرّة، لكن إذا كانت تنتمي إلى مركّبات متكلّسة استُعملت بصيغة غير قابلة للتحويل لأسباب مرجعيّة وعرفيّة، وهذه التحويلات ممكنة في (26) حسب السياق:

(26) أ- الحبال الصوتيّة ← الحبل الصوتي.

ب- الخدمات الجامعية ← الخدمة الجامعية

لكن من الأسماء ما يلازم غالبا صيغة المفرد في بعض أنماط الفصحى (27):

(27) أ- خدمة عسكرية ← *خدمات عسكرية

ب- حالة مدنية ← ؟أحوال مدنية

ومنها ما يستعمل في المثنى (28)؛ فلا يقبل تحويلا لا إلى المفرد ولا إلى الجمع:

(28) بين قوسين ← *بين قوس / *بين أقواس.

وامتناع التحويل أسبابه الأساسيّة دلاليّة ومرجعيّة؛ لأنّه متى دعَمَت الدلالة هذا التحويل قبِلَه الاستعمال كما في: ماء معدني ← مياه معدنية، بل إنّ بعض المركبات الثنائيّة قد تقبل التحويل بجزأيْها وهذا شأن **رَدُّ الفعل وردود الأفعال**.

3.3.5. قيود تصريف الأفعال

تقبل الأفعال التحويل من المعلوم إلى المجهول، ومن المجهول إلى المعلوم مادامت مستعملة ضمن مركبات حرّة، لكنّ بعض الأفعال إذا استعملت في عبارة اصطلاحيّة لازمت مقولة البناء للمجهول (29):

(29) جُنَّ جنونُه، أغمِيَ عليه، عِيل صبرُه...

أو لازمت مقولة البناء للمعلوم (30):

(30) أ- أحرق مراكبه ← *أحرِقت مراكبُه

ب- مات حتف أنفه ← *قُتِل حتف أنفه

أو قبلت التحويل في الاتجاهين بالنسبة إلى صنف ثالث من العبارات (31):

(31) أ- طعنه في الصّميم ↔ طُعن في الصميم

ب- أُحيل على المعاش ↔ أحالوه على المعاش

ج- أثقَل كاهلَه ↔ أُثقِل كاهلُه

ومن القيود المفروضة على الأفعال في الجمل المتكلّسة استعمالها في صيغة زمنيّة واحدة، فنجد من الأمثال ما استُعمل وجوبا في الماضي: **و افق شنّ طبقة**، أو الأمر: **اِعقلها وتوكّل**، أو المضارع: **أريها السّهى وتريني القمر**.

4.3.5. إجباريّة النّفي والإثبات

تقبل الجمل الحرّة الإثبات باعتباره تقريرا للوجود، والنّفيَ باعتباره إثباتا لعدم الوجود (ميلاد،2001)، وذلك حسب اعتقاد المتكلم وحالة الأشياء في الكون، أمّا الجمل المتكلسة فنوع منها يقبل النفي والإثبات شأنها شأن الجمل الحرّة، ونوع آخر يتكلّس إمّا مثبتا وإمّا منفيّا:

- تكون الجمل المتكلسة مثبتةً، عندما تعبّر عن حقائق عامّة مثل: **خير البرّ عاجله**، **لكلّ مقام مقال**، أو يجري فيها المجاز مثل **قضى نحبه**، أو تعبّر عن مدلول إجماليّ لا ينسجم مع النفي الذي يدخل على الجملة باعتبارها متكوّنة من عناصر ذات معنى تأليفيّ (Mejri, 1997,369).
- وتكون العبارات المتكلسة منفيّةً، مثالها: النّواسخ الفعليّة المركّبة التي تفيد التواصل والاستمرار: ما برح ومازال وما انفكّ، والعبارات الاصطلاحية: لا يحرّك ساكنا، لم ينبس ببنت شفة، لا يُسمن ولا يُغني من جوع، لا يبدي ولا يعيد (كناية عن الهلاك)، لا عليك، والأمثال: ما كلّ مرّة تسلم الجرّة، لا رأيَ لمن لا يطاع.

أمّا جملة الدعاء **لا درّدرّه**، بمعنى "لا كثُر خيرُه"، فلها مقابل مثبت ذو مضمون إيجابيّ هو درّ درّه، وهو قليل الشيوع مقارنة بصيغة التعجب: لله درّه، جاء في لسان العرب: "قال الفرّاء: وربّما استعملوه من غير أن يقولوا لله فيقولون درّ درُّ فلان [...] وأنشد الشاعر: "درّ درُّ الشباب والشعَر الأسود..." (لسان العرب، ط1999، د ر ر).

ويمكن أن نبرّر قابلية النفي والإثبات في البعض من جمل الدعاء بقابلية التحويل مثبتة ومنفيّة، فيكون الإثبات للدعاء الذي "يَطلب به من المدعوّ إيقاع حدث محبوب بمن نحبّ"، ويكون النفي مع الدعاء الذي "يُطلب به إيقاع حدث مكروه بمن نكره" (ميلاد،2001، 115) ، وقد يكون الدّعاء الإيجابي بصيغة النفي مثل: لا فضّ فوك.

ومن المتواليات المتكلّسة القابلة للنفي والإثبات معا، نذكر المتلازمات اللفظيّة التي يتصدّرها فعل خفيف light verb (المسعودي،2019، 100) أو ما يسميه البعض "الفعلَ العماد" تعريبا للمصطلح الفرنسي verbe support (المجدوب، 2015)، مثل:

(32) -ألقى نظرة ← لم يُلق نظرة.

أبدى احترازا ← لم يُبد احترازا.

أجرى تحقيقا ← لم يُجر تحقيقا.

اتّخذ قرارا ← لم يتّخذ قرارا... الخ.

ويمكن تبرير قبول المتلازمات اللفظية النفيَ والإثباتَ بشفافيّة معناها وتعبيرها عن مفهوم الحدث، وهي خاصية تشترك فيها مع الجمل الفعليّة الحرّة.

هذه عيّنات متنوعة من الاختبارات التي يمكن أن نعرض عليها المتواليات المتكلّسة، فإذا لم تستجب تماما لأيّ اختبار اعتبرت متكلسة تماما، وإذا استجابت لها جميعا اعتبرت حرّة، وإذا استجابت للبعض منها تحدّدت درجة حريتها أو تكلسها حسب نسبة تلك الاختبارات ونسبة الأجزاء الحرّة في المركب (Gross ,1988)، ولهذا السبب يتحدّث أغلب اللسانيّين - الذين توسعوا في دراسة الظاهرة - عن درجات التكلس لا عن التكلس مطلقا.

ولعلّنا لا نبالغ إذا اعتبرنا درجيّة التكلّس من أبرز النتائج التي كشفت عنها المعالجة الاختبارية التحويليّة؛ فقد ثبت إجرائيّا أنّ المتواليات المتكلّسة المعنيّة بالفحص لا تتساوى من حيث ثبوت الشكل، وتبدو متفاوتة من حيث نسبة القيود المسلّطة عليها؛ وهذا ما جعل غاسطون غروس (Gross , 1988) يعتمد منهجيّة التقييس Parametrization لرصد مظاهر التدرّج. فوضع قوائم في القيود اللغويّة وعرض عليها المتواليات ورتّبها في مسترسل حسب درجة التكلس.

4.5. الخصائص الشكليّة للأمثال

لعلّ أبرز ظاهرة شكليّة تشدّ الانتباه بخصوص الأمثال هي اشتراكها مع العبارات الاصطلاحيّة في سمة الثبوت الشكليّ، وهذا ما نلاحظه بإجراء مقارنة سريعة بين المثل "لكلّ مقام مقال" وعبارة "كلّ من هبّ ودبّ"، من حيث عدم قابليّة الاستبدال، فنلاحظ أنّ العبارة الاصطلاحيّة تقبل التوسعة والتقييد بمفعول فيه للزمان:

(33) *كلّ من هبّ ودبّ /الآن / في هذه اللحظة /...

وهو إجراء لا يقبله المثل، فلا يجوز القول:

(34) *الملاحظ الآن / في هذه الربوع / أنّه لكلّ مقام مقال.

نخلص من هذه المقارنة إلى أنّ التقييد بظرفي الزمان والمكان لا ينسجم مع الأمثال؛ لأنّها تعبّر عن حقائق عامّة، مطلقة (Gross, M. 1986,163) ، تتناقض مع التخصيص الموجود في التوسعة بالظروف، وهو إجراء تقبله العبارات الاصطلاحيّة.

وعدم قبول الأمثال تلك التوسعات لا ينفي وجود تغييرات أخرى مرتبطة بظاهرة الإبدال في بعض الأمثال كقولهم: "هل يخفى على النّاس القمر، وهل يخفى القمر؟ أو وافق شنّ طبقة وأوفقُ من شنّ لطبقة، وكذلك المرء بأصغريه، ويعيش المرء بأصغريه، وجاء بالقضّ والقضيض وجاء القوم قضُّهم بقضيضهم وجاؤوا قضّا وقضيضا..." (الميداني، ت.518، ط 1955). ولعلّ هذا الضرب من الإبدال يمكن اعتباره درجة دنيا من درجات الحرية تجعلنا نراجع الاعتقاد السائد الذي يعتبر الأمثال نموذجا طرازيّا للتكلس التامّ (المسعودي، 2002).

من الخصائص الشكليّة للأمثال تَميُّزها بسمات إيقاعيّة ناتجة عن التقديم والتأخير كما في قولهم: كل فتاة بأبيها معجبة، **وعلى قدر الكساء أمدّ رجلي**، وتتميّز الأمثال أيضا بالإيجاز واختزال العبارة، ففي المثل **لو ذات سوار لطمتني** تقدير للعبارة المحذوفة (لكان أخف عليّ)، وفي **كلاهما وتمرا** الأصل **لك كلاهما وتمرا**، ومن ذلك أيضا **الظباءَ على البقر** أي خَلِّ الظباء على البقر أو اخترت الظباء على البقر (سيبويه، ط د.ت، 1/ 256).

وتبرز الخصائص الإيقاعية كذلك في الجناس الصوتي والسجع: "لكل صارم نَبوة، ولكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة"، أو في الإيقاع العروضيّ في أمثال هي في الأصل أشطر أبيات شعريّة جرت على الألسن وأصبحت من مأثور القول، أو هي أمثال تبنّاها الشعراء وصاغوها شعرا (الخوارزمي، ت.395هـ، ط. د.ت)، من قبيل: حسن في كل عين من تودّ (الرّمل)، وما الحب إلا للحبيب الأول (الرّجز)؛ فكلّ هذه العوامل التركيبيّة والإيقاعيّة تتضافر فتُيسِّر حفظ الأمثال وتداولها جيلا بعد جيل، باعتبارها خلاصة حكمة الشعوب وعصارة تجاربها في الوجود.

بعد عرض القيود التركيبية والتوزيعية والتحويلية للمتواليات المتكلسة في ضوء المنهج الاختباريّ التحويليّ، نزعم أنّه تبيَّن لنا الفرق بين العبارات من حيث درجات التقييد، وانكشفت لنا حقيقة التكلس ظاهرة لغويّة متدرّجة القيود، لا تخلو من وجود نسبة ولو محدودة من حريّة الاختيار، وهي خصيصة تكسب المتواليات المتكلسة مرونة تُيسّر إدراجها إعرابيّا داخل الجملة، وتضمن اتساقها نصّيا في مستوى الخطاب.

ولا تبدو ظاهرة التدرّج مرتبطة فحسب بطبيعة النظام اللغويّ، وإنما مردّها أيضا إلى سمات ذاتية منها تنوّع أصناف المتواليات المتكلسة، فعلى سبيل المثال لا تتساوى العبارات الاصطلاحيّة والأمثال والمتلازمات اللفظيّة من حيث درجات التكلس؛ وهذا يقتضي في مرحلة أولى وضع أصنافيّة شاملة للمتواليات المتكلّسة مع تعريف كل صنف منها وضبط خصائصه المميّزة شكليّا ودلاليّا ثم ترتيب تلك الأصناف من حيث درجات التكلس، وهو ما أنجزناه في بحث مستقل (المسعودي، 2023).

6. ملاحظات ختامية

قدّم هذا البحث ظاهرة التكلّس المعجمي تقديما عامّا يطمح إلى الإحاطة بأهمّ جوانبها، فاقترح تعريفا أوّليّا، ورصد أبرز أسبابها اللغويّة والثقافية، وكان الشاغل الأول في البحث هو محاصرة خصائص التكلّس الشكليّة بواسطة اختبارات المنهج التحويليّ. وبقدر ما أسهمت التحويلات والمقارنات بين التراكيب في التعرّف على خصائص المتواليات المتكلسة وتمييزها من المتواليات

الحرّة، فإنّها قد كشفت - في الوقت ذاته - تشعّب الظاهرة وعسر الخروج من دراستها بضوابط دقيقة، يمكن اعتمادها في وضع حدّ جامع مانع للتكلّس، فكشف البحث الراهن في هذا الموضوع عن قضايا جديدة وجديرة بالمتابعة والدرس.

لقد حاول البحث أن يرسم صورة واضحة للخصائص الشكليّة التي تميّز المتواليات المتكلسة من المتواليات الحرّة، لكنّه لم يواجه قضايا الدلالة بصفة مباشرة بحكم تشعّبها، وهو مقصد يقتضي الفصل بين التكلّس الشكليّ والتكلّس الدلاليّ، ويتطلّب بحثا مستقلّا يأخذ في الاعتبار علاقة تكلّس المعنى بمفاهيم مترابطة منتظمة في ثنائيّات (Svensson ,2004)، هي: التعليل واللاتعليل، والمعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ، والشفافيّة والتعتيم، وقابليّة التحليل وعدم قابليّته. وبعض هذه المفاهيم، وفي مقدمتها المعنى الحرفيّ والتعليل وقابليّة التحليل قد أثارت جدلا علميّا في ضوء تنوّع المقاربات.

ولا تفوتنا الإشارة إلى المقاربة العرفانيّة التي تسعى إلى تعليل العبارات الاصطلاحية بالبحث في أصولها الاستعاريّة والمجازيّة المتجسّدة embodied (Delibegović & Berberović, 2019) ، ونشير أيضا إلى محاولة تصنيف العبارات حسب نوع الصورة البلاغيّة ونوع العناصر التي جرى فيها المجاز وعددها، ووصف آليّات احتساب المعنى في المتواليات التي جرى فيها المجاز جزئيّا (Mejri,1997,286)ودراسة ظاهرة فك التكلس défigement باعتبارها مصدرا للتوليد الدلالي والإبداعيّة الأسلوبية (Mejri, 2009).

ومن المسائل الجديرة بالدرس، نشير إلى اللبس وصلته بتعتيم الدلالة من خلال بعض العبارات التي تقبل تأويلين: تأويلا حرفيّا وتأويلا اصطلاحيّا غير تأليفيّ، ولا يمكن في هذه الحالة أن نحسم الاختيار إذا كانت العبارة معزولة عن السياق، ومنه قولهم *جسّ نبضَه* بمعنى فحصه، أو سعى إلى معرفة رأيه في ضرب من المخاتلة. والمعاجم في هذه الحالة مطالبة بتخصيص مدخلين أحدهما يحيل على القراءة الحرفيّة للمتلازمة اللفظيّة، والآخر يحيل على القراءة الاصطلاحية مع إرفاقهما بشواهد أو سياقات توضيحية مصنوعة (Moeschler, 1996, 53). فيكون ذلك في إطار اضطلاع القواميس بدورها التوثيقيّ؛ لأنّ الاستعمال السليم للمتلازمات اللفظيّة والعبارات الاصطلاحيّة - أو ما يعرف أيضا بالعبارات الخاصة - وسائر المتواليات المتكلسة، جزء لا يتجزّأ من الكفاءة اللغويّة، ويجب أن توليَه الصناعة المعجميّة ما يستحق من الاهتمام جمعا ووضعا، وأن توليه المعجمية النظريّة ما يستحق من البحث في التركيب والدلالة والتداول (Moeschler, 1996) ، وذلك بعد أن شكّل هذا المجال المعجمي عقبة كأداء أمام تعليم اللغات للناطقين بغيرها (Manzoor, 2015 ؛ بن حمودة،2015)، وأمام الترجمة والمعالجة الآليّة للغات الطبيعيّة، وجميعها مشاغل لسانيّة مهمّة، شدّت وما تزال تشدّ اهتمام الباحثين في مجالَيْ اللسانيات التطبيقيّة واللسانيات النظريّة على حدّ سواء.

المراجع العربية

الأستراباذي، رضي الدين، (ت.684هـ، ط 1996)، *شرح الكافية*، تح. يوسف حسن عمر، مطبعة قار يونس، بنغازي

بو جدرة، رشيد، 1986، *التطليق*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

بن حمودة، رفيق (2015). التأليفات المقيدة: الخصائص ومعوقات الاكتساب. *أبحاث ودراسات*. نشر مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بالشراكة مع معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود.

الخطيب، عدنان (1994). *المعجم العربي بين الماضي والحاضر*. (ط2)، مكتبة لبنان، بيروت.

الخوارزمي، أبو بكر محمد العباس. (ت.395هـ، ط د.ت)، *الأمثال*. تحقيق محمد حسين الأعرجي. القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع.

دي سوسير، فردينان (1985). *دروس في الألسنيّة العامّة*. تعريب: القرمادي، صالح.، والشاوش، محمد.، و عجينة،محمد، الدار العربية للكتاب. تونس- ليبيا.

سيبويه، أبو بشر، (ت.175هـ، ط د.ت.) *الكتاب*، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشاوش، محمد (2001). *أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية*. المؤسسة العربيّة للتوزيع، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين (1986). المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي. *مجلة المعجمية12*. 15-30.

العاتي، أيمن الطيب بن نجي (2019). *ترتيب الوحدات المعجمية المركبة في المعجم العربي المعاصر*. معالجة لغوية حاسوبيّة. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. دراسات عدد 17.

العسكري، أبو هلال، (ت.395هـ، ط1 ،1988)، *جمهرة الأمثال*، دار الكتب العلمية، بيروت.

غروس، موريس (1989). *في النحو التحويليّ*. تعريب: الكشو، صالح. بيت الحكمة، تونس.

ابن فارس، أحمد (ت.395هـ، ط1997). *الصاحبي في فقه اللغة*. تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية. (ط1)، بيروت.

ابن فارس، أحمد، (ط د.ت.) *الإتباع والمزاوجة*. تحقيق كمال مصطفى. مكتبة الخانجي ومكتبة المثنى، بغداد.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت. 174 هـ، ط1993)، *كتاب العين*. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

ابن مراد، إبراهيم (1993). مقدمة لنظرية المعجم. *مجلّة المعجمية*. *ع9-10*. ص 29-81.

الهذيلي، يحيي (2005). *دور الفعل في بنية الجملة من خلال كتب النحو والمعاجم*. دار سحر للنشر، تونس.

هليّل، محمد حلميّ (1986). الأسس النظرية لوضع معجم المتلازمات اللفظيّة العربيّة. *مجلة المعجمية*، *ع12*. ص 225-243.

الهيشري، الشاذلي (2003). *الضمير بنيته ودوره في الجملة*. كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس.

المجدوب، عزالدين (2015). مفهوم *الوظيفة المعجمية* في نظرية معنى نص وأثرها في تعليم الألسنة. *مجلة اللسانيات العربية*، ع.*2*. 202-225. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

المسعودي، عبد العزيز (2023). الوحدات المعجميّة العباريّة: خصائصها وأصنافها. *مجلة علوم اللغة العربيّة*. *ع1*. 105-136.

المسعودي، عبد العزيز (2019). *التطور اللغوي بين المعجم والنحو*، بحث لسانيّ في ظاهرة الإنحاء. سلسلة دراسات. ع. 15. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدم اللغة العربيّة. الرياض. المملكة العربية السعودية.

المسعودي، عبد العزيز (2002). الإبدال والاسترسال. *أعمال ندوة الاسترسال في الظاهرة اللغوية*. سوسة: كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة.

المقدسي، أبو عبد الله، (ت.336هـ، ط 1971)، *صحاح الأحاديث فيما اتفق عليه أهل الأحاديث*، دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت.711هـ، ط1999)، *لسان العرب*، (ط2)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

المهيري، عبد القادر (1981). رأي في بنية الكلمة العربية. في *"اللسانيات في خدمة اللغة العربيّة"*. سلسلة اللسانيّات ع5. مركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة. تونس.

الميداني، أبو الفضل (ت.518هـ، ط د.ت. 1955)، *مجمع الأمثال*، مطبعة السنة المحمدية.

ميلاد، خالد (2001). *الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحويّة تداوليّة*، جامعة منوبة. المؤسسة العربية للتوزيع، تونس.

ابن يعيش، موفق الدين. (ت.643هـ، ط د. ت). *شرح المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

المراجع الأجنبية

- Baylon, C. (2000). Mignot, X. *Initiation à la sémantique du langage*, Nathan.
- Ben Hamouda, R. (2009). Quelques aspects du figement en Arabe : La locution prépositive. In Pedro Huerta & Salah Mejri. *Figement défigement et traduction*. Rencontres Méditerranéennes 2. Alicante.
- Courtois, B. Silberstein, M. (1990). Dictionnaires électroniques du français. *Langue française*. 87. Sept.
- Cruse, D.A. (1997). *Lexical semantics*. Cambridge University Press.
- Comrie, B. and Thompson, S. A. (1985). Lexical Nominalization. In Shopen, Timothy (ed.). *Language Typology and Syntactic Description* 3. 349-398. Cambridge University Press.
- Danlos, L. (1988). Les expressions figées. *Langages.* n. 90. Juin.
- Delibegović, Džanić, Nihada, Berberović, Sanja. (2019). *Conceptual Integration Theory in Idiom Modifications*. Universitat de Valencia.
- Dubois, J.& C. (1971). *Introduction à la lexicographie*. *Le dictionnaire*. Larousse.
- Gross, G (1988). Degré de figement des noms composées. *Languages*. 90. p57-72.

Gross, M. (1986), Une classification des phrases <<figées>> du français. *Revue Québécoise de linguistique*. 11 :2. 151-187.

Lamiroy, B. (2008). Le figement : à la recherche d'une définition. *Zeitschrift für FranzösischeSprache und Literatur*. Beiheft 36. 85-99.

Maalej, Z. Ning, Y. (2011)**.** *Embodiment Via Body Parts: Studies from Various Languages and Cultures*. John Benjamins Company.

Manzoor, S. (2015). Frozen Expressions and Interference of First Language Ideas, *European Journal of Academic Essays,* 2(9): 1-8.

Marchais-Roubelat, Anne (2010) . Decidere, Guillaume le Conquérant à la bataille de Hastings et l'effet d'irréversibilité, Dans *Prospective et stratégie* 2010/1 (Numéro 1), p. 173 à 175. https://www.cairn.info/revue-prospective-et-strategie-2010-1-page-173.htm

Mejri, S. (1997). *Le figement lexical, descriptions linguistique et structuration sémantique*, Mannouba. Tunis.

Mejri, S. Gross, G. (1998). Le figement lexical. *Rencontres linguistiques Méditerranéennes*. Tunis: Ceres.

Mel'čuk, I. Milićević, J. (2020). *An Advanced Introduction to Semantics: A Meaning-Text Approach*. Cambridge University Press.

Mel'čuk, I. (2015). *Clichés, an Understudied Subclass of Phrasemes*. Yearbook of Phraseology. Mouton de Gruyter. 6: 55-86.

Mel'čuk, I. (2013). Tout ce que nous voulions savoir sur les phrasèmes, mais…, *Cahiers de lexicologie*. Nº1 (= nº 102). 129-149.

Moeschler, J. (1996). *Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle*. Armand Colin.

Nübling, D. &Szczepaniak, R. (2009). Religion + s + freiheit, Stabilität + s + pakt und Subjekt (+s +) pronomen: Fugenelemente als Marker phonologischer Wortgrenzen, *Sonderdruckeaus Studienzur Fremdwortbildung, Herausgegeben von Peter O. Müller.* in Georg Olms Verlag, Hildesheim. Zürich. New York.

Svensson, Maria Helena (2004). *Critères de figement. L'identification des expressions figées en français contemporain*. Umeå : Umeå University.

بيانات الباحث

عبد العزيز بن محمد المسعودي، أستاذ مشارك في تخصص الدلالة والمعجم في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم ببريدة (المملكة العربية السعودية). وأستاذ التعليم العالي بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سوسة (تونس)، حاصل على الدكتوراه في اللسانيات من كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جامعة تونس، عام1997. تدور اهتماماته البحثية - في مجال اللسانيات - حول العلوم المعجمية والدلاليّة. وله مقالات منشورة في مجلات متخصصة وبحوث مطولة في منصة أكاديميا.

AUTHOR BIODATA

Abdelaziz Messaoudi is an Associate Professor of Lexicology and Semantics at the Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Human Sciences, Al-Qassim University (Saudi Arabia). He is also a Professor of Linguistics at the University of Sousse (Tunisia). Dr. Messaoudi obtained his PhD degree in 1997 from the University of Mannouba (Tunisia). His research interests in linguistic fields include Arabic Lexicology and Semantics.

معرف أوركيد(ORCID) **0000-0001-9896-9781**

Email: abdelazizmessaoudi@yahoo.fr